التعريب : بناء قاعدة ثقافية عربية للاستقلال

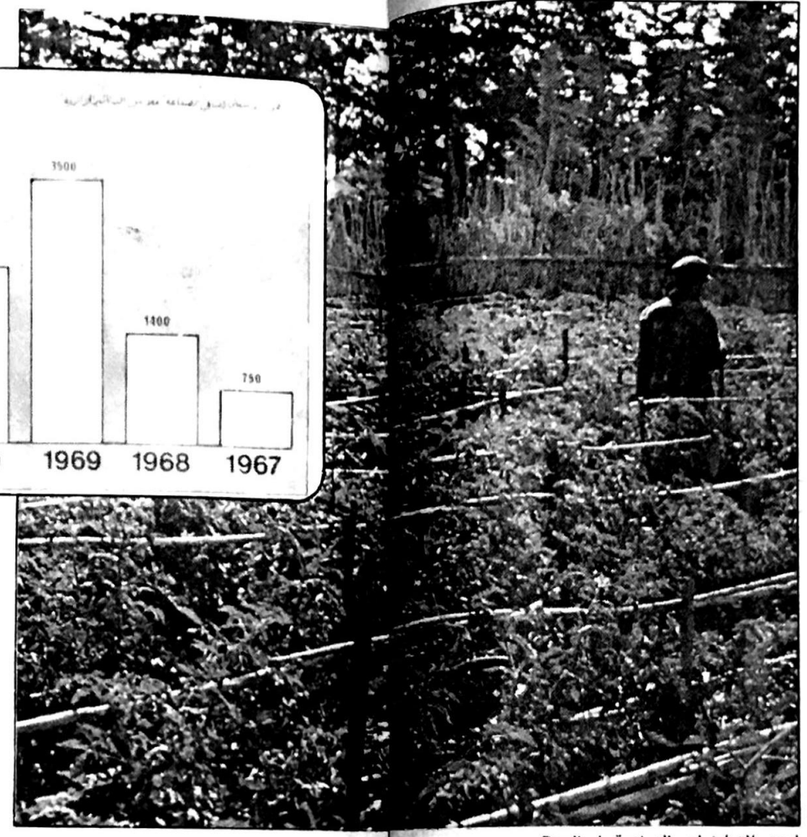

احدى التعاونيات الزراعية فى الجزائر

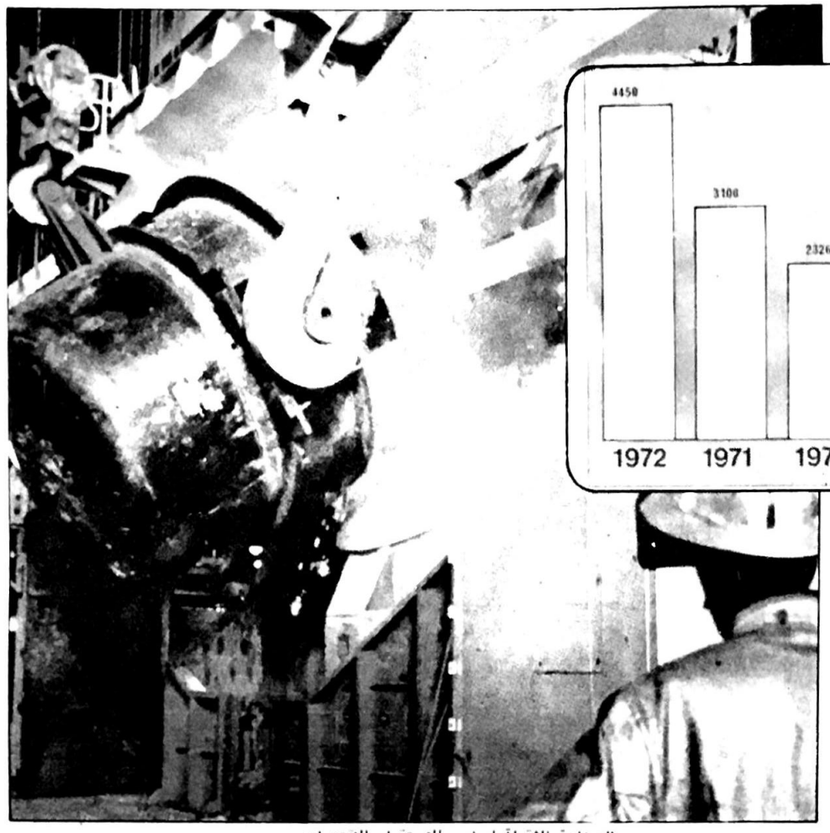

الصناعة الثقيلة اساس الاستقرار الاقتصادى

ليترافق ذهاب بومدين مع بلوغ ـ التجربة ـ اعلى مراحلها بافرار نتائجها وشرائعها وقواها الطبيعية، غير ان هذه النظرة لا تعدو كونها تبسيطا لما يجري داخل الجزائر اذ ان منهجية الاسقاطات تبدو هنا بدون مكان . فهناك كثير من الديناميكية التي تمتاز بها الثورة الجزائرية لتجاوز ما يمكن تسميته بخط الرجعة او الردة .

● الجزائر ومكتسباتها

قبل شهرين تقريبا ، تم احتفال الجزائر « بالذكرى السنوية السابعة للثورة الزراعية » التي انطلقت عام ١٩٧١ . في هذه المناسبة اعلن السيد « طيبي العربي » . وزير الزراعة موعد انتهاء برنامج التأميمات واعادة توزيع الاراضي الزراعية ، الا ان ما كان يخيم على جو الاحتفال هو ذلك الخوف من العجز الغذائي وخطة الثورة قد اشرفت على الانتهاء .

ولقد كانت الزراعة تعاني عدة مشاكل اهمها : التوزيع السيء للاراضي الصالحة للزراعة والذي كان سائدا خلال الاستعمار الفرنسي . فقد كان كبار المستغلين الذين لا يمثلون سوى ٢ بالمائة من مجموع الشعب الجزائري يسيطرون على ٢٥ بالمائة من مساحة الاراضي الزراعية بالاضافة الى كون هذه الاراضي ضيقة المساحة بالنسبة للمساحة العامة للجزائر التي تتألف بغالبيتها من اراض صحراوية وجبلية . وهكذا وجدت الثورة الجزائرية نفسها مضطرة الى اجراء اصلاحات جذرية في الوضع الزراعي وكانت اول خطوة قامت بها في هذا الصدد اجراء تعديل شامل في توزيع الاراضي الزراعية على الفلاحين ، وقدمت لهم المساعدات في سبيل استصلاح الاراضي وزيادة الانتاج ، وانشأت لهم الجمعيات التعاونية التي ساعدت على تنظيم اعمالهم . كما سنت الثورة قانونا يسمح بمصادرة الاراضي التي يتغيب عنها اصحابها بشكل غير شرعي .

لقد تضمن برنامج الاصلاح الزراعي الذي وضعته حكومة بومدين منذ السبعينات ثلاث مراحل . وهو يتلخص كله في تفكيك الملكيات الكبيرة واعادة توزيعها بشكل تعاونيات تحت شعار « الارض لمن يفلحها » ومزارع متوسطة الحجم . وهو يهدف الى توفير الغذاء الكامل للجزائر والاكتفاء الذاتي مع خلق فرص عمل لجيش العاطلين العائدين من المهجر والحرب ، واحداث تراكم للشروع في بناء قاعدة اقتصادية .

في المرحلة الاولى التي بدأت مع العام ١٩٧٢ ، ثم اعادة توزيع ما يزيد على ٧٩٠ الف هكتار من الاراضي التي كانت تمتلكها الدولة وتسليمها الى ٥٤ الف عائلة حصلت في الوقت ذاته على قروض زراعية لتمكينها من استغلال الارض .

في سنة ١٩٧٤ ، وهو تاريخ مشروع المرحلة الثانية . امممت الحكومة مساحات اضافية بلغت ٣٥٣ الف هكتار وزعتها على ٢٩٧٨٩ عائلة بين ٢٥٨١ عائلة منتمية الى تعاونيات و ٣٩٠٧ من الافراد .

وبدأت المرحلة الثالثة في حزيران ١٩٧٥ (الذكرى العاشرة لصعود بومدين) وهي تهدف مبدئيا الى زيادة مساحة الاراضي المؤممة من ١٥ الى ٢٠ مليون هكتار . ونصت على ظاهرة الملاكين الغائبين عن اراضيهم ، هذه المساحات تسوي الحكومة تحويلها الى مراع قصد توفير ما يمكن من اللحوم التي تعاني منها السوق المحلية .

● فيما يخص الصناعة ، اتجهت الجزائر مع مجيء الاستقلال سنة ١٩٦٢ الى مبدأ التسيير الذاتي فخضع الاقتصاد الجزائري الى التخطيط المركزي ، وبدأ الاهتمام الاول والاكبر بتحقيق ملكية الدولة الفعلية لوسائل الانتاج . ومنذ عام ١٩٦٨ قامت الثورة الجزائرية بحملة من التأميمات فأممت في هذا العام كافة المشاريع التي تسيطر عليها الدول الاجنبية وبعد ذلك امممت الحقول النفطية في عام ١٩٧١ وذلك انطلاقا من ايمان الثورة بان جميع الثروات الطبيعية والصناعات في البلاد يجب أن تكون ملكا للشعب الجزائري .

ثم بدأت الثورة بعد معركة التأميم خوض معركة التصنيع وانطلقت في انشاء صناعات ثقيلة (الحديد والصلب) وصناعات بتروكيماوية حتى استطاعت الجزائر ان تملك ثلاثة معامل لتكرير البترول تتوزع في مناطق قرب العاصمة وفي ارزو وفي مسعود . كما تأسست حوالي ٥٠ شركة في مختلف الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة تنتشر في وهران وقسطنطينة ومناطق الصحراء الجنوبية . وقد خاضت الثورة الجزائرية في المجال الصناعي تجربة التسيير الذاتي اي تسيير المؤسسات من قبل العمال وتمثيلهم في مجلس الادارة وذلك للتأكيد على دور العامل كمنتج ومسير رغم ان هذه التجربة لاقت فيما بعد بعض العقبات التي ابقتها محدودة ومقيدة .

واستمرت هذه السياسة لينتج عنها في مطلع السبعينات اول خطة تنمية رباعية كان ابرز اهدافها :

- اعطاء كافة القطاعات الانتاجية اتجاها عاما انطلاقا من سلطة مركزية للتخطيط والتنفيذ .
- التركيز على مبدأ التكامل بين قطاعي الزراعة والصناعة الذي اشار الى ضرورة كسر الحواجز بين الشمال الساحلي الخصب والجنوب الصحراوي .

وكانت خطة التنمية الثانية برنامجا ثلاثيا ١٩٧١ ـ ١٩٧٣ ، انفق فيها ما مقداره ٢٦٠٤٥ مليار دينار (حوالي ٤٥ بالمئة منها للقطاع الصناعي) وكان الهدف هو مضاعفة طاقة الصناعات الموجودة منذ ١٩٥٦ . وتعزيز دور المشاريع الحكومية التي تسود القطاعات المنتجة وتحديث الادارة .

وجاءت الخطة الثالثة التي كانت الغاية منها تعزيز مبدأ ان للدولة الحق في ملكية وسائل الانتاج ، وانه يمكن قبول رأس المال الخاص حيثما لا يترافق ذلك باستغلال الا ان ميكانيكية ذلك المبدأ ظلت سائدة اذ ان حواجز جديدة ما انفكت تفرزها طبيعة التحولات الجديدة .

من ناحية التعريب . تجد الحكومة الجزائرية رغم عزمها وتشديدها على ضرورة التعريب صعوبة لم تستطع اختراقها بحيث ظلت ورقة التعريب ورقة مزدوجة ذات حدين بالنسبة للاتجاه العربي الاشتراكي كما بالنسبة للاتجاهات الرجعية التي حاولت المزايدة في هذا المضمار ورغم ان « الشارع » الجزائري الان وقصد الجداريات والعناوين واسماء الشوارع يبدو معربا ، كذلك المناهج الدراسية في الابتدائي والثانوي مع بعض فروع الجامعة الا ان ذلك لم يتم في اغلب الاحيان الا عبر التعليمية الرئاسية او عن طريق المبادرات الشخصية (كمبادرة والي الجزائر عبد الرزاق بوحارة) .

ولا بد من التأكيد على ان مطلب التعريب الذي تحتاجه الثورة الجزائرية والذي تتمسك به القوى الاجتماعية التقدمية خاصة قد شدد عليه الميثاق الوطني في سنة ١٩٧٦ .

وكان الاضراب الذي اعلنه طلبة جامعة الجزائر في سنة ١٩٧٧ والذي يطالب بتعريب المناهج وتوفير المراجع العربية التقدمية كان بادرة جماهيرية تقدمية ساندتها توصيات بومدين في التشديد على التمسك بهذا الخط من اجل دحر اعداء العروبة واللغة العربية .

وهكذا في انتظار ان يحسم رحيل بومدين (الذي اكدت عليه كل التقارير الطبية الواردة من مستشفى مصطفى ، وذلك منذ دخوله في الغيبوبة المستمرة) تحر م الجزائر نفسها ضاغطة على حزام البطن استعدادا لمرحلة ما بعد بومدين التي قد لا تخلو من المفاجآت والتعقيدات على الرغم من الحزم الذي شهده مجلس قيادة الثورة عندما تم اقتسام تنسيق المسؤوليات على اعضائه الثمانية .

■